M.S.A.R
مجلة دراسات وبحوث إعلامية
Journal of Media Studies and Research
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الاعلام بالجامعة العراقية
ISSN: 2308 - 0728

LAYTH SALAM MAHDI

E-Mail :
Laith.zzz@mail.ru

Phone Number :
07803792900

College of Mass Communication / Iraqi University

***Keywords*:**

- **The Russian-Ukrainian conflict.**
- **The global economy.**
- **The European Union.**
- **The international media.**

ARTICLE INFO

Article history:

Received : 2 / 4 /2023
Accepted : 22 / 5 /2023
Available Online : 15 / 6 /2023

THE RUSSIAN-UKRAINIAN CONFLICT AND ITS ECONOMIC AND MEDIA IMPACT ON THE WORLD

ABSTRACT

The Russian-Ukrainian conflict is one of the most important events that attracted the attention of the whole world, because of the positive and negative impacts it had on the world alike. The conflict is the most dangerous, as it creates an unstable economic environment for the global economy. The importance of the research lies in (modernity, danger, and economic and political instability due to the massive economic sanctions on the Russian Federation, and the adverse results of those sanctions on the economies of the countries of the world as a whole). Corona virus, which makes the research on this topic of great importance, because the research carries a unique experience that helps the reader to know the basics of the Russian-Ukrainian conflict and its impact on the world, and in particular its impact on the global economy. Which suffers from a scarcity of energy resources on a large scale, especially in the European Union countries.

© 2021 M.S.A.R, College of Media | The Iraqia University

Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R) - Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R) - Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R)

الصراع الروسي ـ الاوكراني وتأثيره الاقتصادي والاعلامي على العالم

م.م ليث سلام مهدي

الإيميل :

Laith.zzz@mail.ru

رقم الهاتف :
٠٧٨٠٣٧٩٢٩٠٠

عنوان عمل الباحث:
كلية الإعلام / الجامعة العراقية

الكلمات المفتاحية:

- الصراع الروسي – الاوكراني.
- الاقتصاد العالمي.
- الاتحاد الأوروبي.
- الاعلام الدولي.

معلومات البحث

تاريخ البحث :

الاستلام : ٢ / ٤ / ٢٠٢٣
القبول : ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٣
التوفر على الانترنت:١٥/٦/ ٢٠٢٣

المستخلص

الصراع الروسي – الأوكراني يعد واحد من أهم الاحداث التي جذبت اهتمامات العالم بأسره، لما تحملة للعالم من تاثيرات إيجابية وسلبية على حد سواء، والعالم اليوم أمام الصراع الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية، حيث عبرت التاثيرات لهذه الحرب جميع الحدود وجابت العالم، ويعد التأثير الاقتصادي للصراع هو الأخطر، حيث خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة على الاقتصاد العالمي. تكمن أهمية البحث في (الحداثة، الخطورة، وعدم استقرار اقتصادي وسياسي بسبب العقوابات الاقتصادية الهائلة على روسيا الاتحادية، والنتائج العكسية لتلك العقوبات على اقتصاديات دول العالم ككل)، حيث تزامن الصراع الروسي – الاوكراني مع بدء النمو الاقتصادي العالمي بعد الانكماش الحاد اثر انتشار فيروس كورونا، الامر الذي يجعل البحث بهذا الموضوع ذو أهمية بالغة، لما يحمله البحث من تجربة فريدة من نوعها تساعد القارئ على معرفة اساسيات الصراع الروسي – الاوكراني وتاثيرة على العالم، و على وجه الخصوص تأثيره على الاقتصاد العالمي، الذي يعاني من شح موارد الطاقة و عدم استقرار في الأمن الغذائي في العالم وفي دول الاتحاد الأوروبي.

© 2021 مسار، الجامعة العراقية | كلية الاعلام ،

Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R) - Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R) - Journal of Media Studies and Research (M.S.A.R)

المقدمة : ان الصراع الروسي – الاوكراني بدأ بالظهور منذ عام ٢٠١٤م، حيث أدى الإطاحة بالنظام القائم في أوكرانيا آنذاك إلى قدوم نظام موالي للغرب، الامر الذي يعد نواة الصراع بين روسيا و أوكرانيا، حيث قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم بعد استفتاء شعبي، وبالتزامن أعلنت أقاليم محاذية ل روسيا (دونتسك ، لوغانسك) بالانفصال عن أوكرانيا آنذاك، وعلى أثر هذه الاحداث بدأت العلاقات الروسية – الأوروبية بالتوتر عقب فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا، ولكن لم تكن العقوبات جذرية بذلك الوقت، وبالتالي حافظت روسيا و الدول الاوربية على الروابط الاقتصادية القوية بينهم من ذلك الوقت.

بقي الصراع الروسي – الاوكراني منذ ذلك الوقت ولغاية بداية عام ٢٠٢٢م داخل نطاق محدد وليس له أي تأثير اقتصادي، ولكن بعد بدء العملية العسكرية الروسية في الأقاليم المنفصلة عن أوكرانيا، فقد انهالت على روسيا عقوبات اقتصادية ضخمة من قبل الدول الأوروبية والولايات

المتحدة الامريكية، الامر الذي أدى إلى صدمة للاقتصاد العالمي، حيث قد تشهد الأسواق تقلبًا مستمرًا مع تطور الأزمة، حيث يختار المستثمرون الملاذات الآمنة، وتأجيل بعض المعاملات. من المرجح أن تظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي مرتفعة أثناء استمرار العمليات العسكرية.

ان النتائج العكسية للعقوبات الامريكية والأوروبية على روسيا، أدت الى ظهور حالة ارباك في المعاملات البنكية في هذه الدول، واتعبت عدة أساليب لتجنت الاثار الجانبية لتلك العقوبات، حيث قام البنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفيديرالي الأمريكي بنهج سياسة نقدية صارمة هذا العام، مع زيادة تدريجية في أسعار الفائدة، على الرغم من الضغوط المتزايدة على التضخم[١] .

وبالعودة إلى طرفي الصراع (روسيا الاتحادية، أوكرانيا)، حيث تحتل كل منهما على مكانة ذات أهمية عالية من حيث موارد الطاقة والمصادر الغذائية. بالنسبة إلى روسيا إذا بقيت أسعار الطاقة والمواد الغذائية عند المستويات الحالية، فمن المرجح أن ترتفع تكلفة المعيشة في المستقبل القريب، مما يؤدي إلى تفاقم الضغط على دخل المستهلكين في الدول الغربية. حيث تشكل روسيا وأوكرانيا ٢٥-٣٠٪ من الصادرات العالمية من القمح وحصة كبيرة من بذور عباد الشمس. يمكن أن يضيف ارتفاع سعر القمح وحده بنسبة تزيد عن ٥٠٪، الشيء الذي يعد تحديا صعبا للدول المعتمدة على استيراد هذه السلع من طرفي الصراع[٢] .

لقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية ولكن كانت تكاليف هذا الخيار باهظة على تلك الدول مما أدى إلى ارتفاع ضخم على هذه الموارد كما ذكرنا سابقا، الامر الذي يودي الى أقوى تضخم على مدى سنوات القليلة المقبلة.

وبالتالي ممكن أن نجزم بأن الصراع الروسي – الاوكراني القائم له تأثيرات وأبعاد متذبذبة على النمو الاقتصادي العالمي، حيث أدت العقوبات الغربية على روسيا لنتائج عكسية على اقتصادات الدول المشاركة بتلك العقوبات، وظهور معسكرات اقتصادية جديدة بالعالم، وتقسم هذه الدول إلى قسيمين، أولا: دول مستفيدة اقتصاديا مثل الهند، الصين، والدول العربية المصدرة للنفط، ثانيا: دول تعرضت الى عدم استقرار اقتصادي مثل دول الاتحاد الأوربي، بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية.

---

(١) موسوعة كبمج، الصراع بين روسيا وأوكرانيا: التداعيات الاقتصادية، بريطانيا، عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://2u.pw/kQ0xhV ، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/١٦م)

(٢) مجلة بيبسي، روسيا وأوكرانيا: كيف تؤثر صفقة الحبوب على أسواق الغذاء العالمية؟، عام ٢٠٢٣م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3GxhfnE) ، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٠م).

المبحث الأول: **منهجية البحث**.

أولا – مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث يتمثل في طرح القضية الرئيسية بالتساؤل (ما هو حجم التأثير الاقتصادي للصراع الروسي – الاوكراني على العالم؟) حيث يتعرض اقتصاد العالم إلى العديد من الصدمات في أسعار الطاقة والامن الغذائي العالمي، والتغيرات الجيوسياسية على الساحة الدولية من الناحية السياسية والاقتصادية، ومن هذا المنطلق يجب دراسة عدة نقاط منها:

١- الأهمية الاستراتيجية لدول الصراع (روسيا، أوكرانيا).

٢- النافذة التاريخية للصراع الروسي – الاوكراني.

٣- دور الناتو في زعزعة الاستقرار بين دول الصراع.

٤- التأثير الاقتصادي الناتج عن الصراع الروسي – الاوكراني.

ثانيا – أهمية البحث:

الأهمية العلمية : تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها الذي يساير الواقع السياسي و الاقتصادي الحالي في العالم، في ظل التطور المستمر للصراع، واحتمالية المواجهة العسكرية المباشرة بين روسيا و الناتو، والنتائج المصيرية على كل اركان الحياة بالعالم.

الأهمية المجتمعية : أهمية الدراسة من خلال إلقائها الضوء على مدى تأثير الصراع على الاقتصاد العالمي، والامن الغذائي العالمي بالاخص الدول ذات الاقتصاديات النامية.

ثالثاً – أهداف البحث:

١. معرفة الأهمية الاستراتيجية لروسيا الاتحادية، و أوكرانيا على الساحة الدولية.

٢. التعرف على التاريخ السياسي و الاقتصادي، وتاريخ الصراع بين روسيا و أوكرانيا.

٣. التعرف على الحرب الباردة بين روسيا و دول الناتو، والمحاولات كل منهما الى فرض الهيمنة على الأخر.

٤. التعرف على التاثير الاقتصادي للصراع الروسي – الاوكراني، و دراسة النمو الاقتصادي العالمي في ظل الازمة.

٥. استنتاج حلول للتأثيرات الاقتصادية السلبية الناتجة عن الصراع الروسي – الاوكراني.

رابعاً – نوع البحث ومنهجه :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي و التحليلي بعده طريق لدراسة الصراع الروسي – الاوكراني، والتغيرات السياسية و الاقتصادية على الساحة الدولية، في فترات زمنية قبل وأثناء وبعد الصراع، من خلال القيام بالتحليل و الوصف العلمي بالقضية المطروحة (الصراع الروسي- الاوكراني)، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية التي بدورها تمنح الباحث القدرة على طرح القضية في أطار محدد، ومن خلال ذلك تحديد النتائج المرجوة من البحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات الاقتصادية اللازمة لضمان نمو اقتصادي في ظل الصراع القائم، التي يدعو لها الباحث الباحث لإستلخاص الجدل الذي يتضمنه البحث.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لدول الصراع (روسيا، أوكرانيا).

المحور الأول: أهمية أوكرانيا للدول الاوربية

تعد أوكرانيا من أشهر الدول المنتجة للمحاصيل الزراعية اذ لديها تربة عالية الجودة أو ما يعرف بالتربة السوداء في الجزء الشرقي والجنوب شرقي ، كما أنها غنية بالنفط والمعادن والمناجم مما أدى إلى تطورها في الصناعات الثقيلة لاسيما في إقليم دونتيسك شرق أوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك فإنها ممر رئيسي لخطوط الطاقة الروسية والتي تعتمد عليها أوروبا بشكل رئيسي في المجال النووي واكتسبت أوكرانيا شهرة عالمية عام ١٩٨٥م، نتيجة لكارثة انفجار مفاعل (تشيرنوبل) النووي وبالرغم من خروجه من الخدمة إلا أن أوكرانيا تمتلك العديد من محطات الطاقة النووية؛ حيث إن نحو ٤٥.١% من اجمالي مصادر الطاقة والكهرباء في البلاد يأتي من المصادر النووية والتي هي معرضة لخطر الهجمات العسكرية[١].

لا تقف أهمية أوكرانيا عند حقيقة أنها ثاني أكبر دولة في أوروبا، ويهيمن الجزء الأكبر منها على سهل أوروبا الشرقية، وبالتالي اكسبها موقعها الجيوسياسي أهمية خاصة وجعلها حلقة وصل بين قوتين عظمتين هما القوة الشرقية أي روسيا من جهة والقوى الغربية من جهة أخرى وهو ما يفسر كون أحد المعاني التي تعزى لاسم أوكرانيا الحافة، أو التخوم؛ ذلك أن هذه البلاد الممتدة على سهل فسيح، تصل مساحتها إلى أكثر من ٦٠٠ ألف كيلومتر مربع، وبهذا تعتبر أوكرانيا بمثابة الجدار العازل بين روسيا والدول الأوروبية. وفيما يلي نستعرض بصورة أكثر تفصيلا أهمية أوكرانيا لروسيا والغرب[٢].

إضافة الى ما ذكر أعلاه لا يمكن إغفال أهمية البترول والغاز الطبيعي لاقتصاديات دول العالم بشكل عام والغرب الصناعي بشكل خاص، ونتيجة لذلك فإن الغاز والبترول الروسي له وضعه شديد الخصوصية بالنسبة للدول الغربية فروسيا تغطي نحو ٤٠% من احتياج قارة أوروبا من الطاقة ، و ٨٠% من تلك الطاقة تذهب إلى أوروبا عبر أوكرانيا؛ ما يبرر رغبة الغرب في الحفاظ على أوكرانيا موالية للغرب على الأقل أو حليفة ضمن أي حلف غربي لضمان استمرار تدفق الطاقة الروسية إلى أوروبا بعيداً نوعاً ما عن السيطرة التامة لموسكو وإن كان ذلك قد لا يحدث فارقاً كبيراً من الناحية العملية؛ حيث أن أوروبا تحتاج الطاقة الروسية ولا يوجد بديل لها في الوقت الحالي يمكن أن ينافسها في السعر وسرعة التوصيل؛ وهو ما دفع بعض الأصوات في أوروبا للمطالبة بضرورة بدء اعتماد أوروبا على الطاقة النظيفة للتقليل من أهمية سلاح الطاقة في يد الروس، وهو أمر يرى خبراء الطاقة أنه غير ممكن في الوقت الحالي؛ إذ أن الطاقة النظيفة تغطي فقط نحو خمس احتياجات أوروبا من الطاقة، وإن كان ينبغي الإشارة إلى أن دول مثل ألمانيا تغطي الطاقة النظيفة حالياً نحو ٤٢% من احتياجاتها؛ لتصبح بذلك ثالث أكبر الدول اعتماداً

---

(١) احمد أمين واخرين، الازمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢م)، ص٨.

(٢)عزمي بشارة، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي الى الحرب، – سلسلة دراسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠٢٢م)، ص٤٠.

على الطاقة النظيفة بعد كل من الدنمارك وأيرلندا بحسس تقرير مؤسسة المناخ المستقلة (أمبر) لعام ٢٠٢٠م[١].

ومع ذلك فإن الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي يظلان هما عصب الاقتصاد الأوروبي، وتحول أوروبا أو على الأقل الدول الصناعية فيها إلى دول تعتمد بالكامل على الطاقة النظيفة أمر سيستغرق وقتاً ومجهوداً فضلاً عن الجدوى الاقتصادية من وراء كل ذلك، ومن هنا تأتي أهمية أوكرانيا الاقتصادية مكملة لأهميتها السياسية والاستراتيجية؛ فأوكرانيا ديمقراطية تابعة للغرب بإمكانها أن تؤثر في الداخل الروسي وبإمكانها أن تساعد الغرب بالتقدم أكثر وأكثر باتجاه روسيا بهدف تغيير الوضع القائم فيها بما يخدم المصالح الغربية، وهو أمر نجح في السابق مع الاتحاد السوفيتي وأدى إلى تفككه من الداخل نتيجة عدة مطالبات شعبية بالديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية على النمط الغربي؛ وهو ما يضيف سبباً آخر لحرص روسيا على عدم اقتراب الغرب من حدودها. جدير بالذكر أيضاً أن أوكرانيا لديها حقول الغاز الخاصة بها والتي تقع في الشرق بالقرب من حدود روسيا باحتياطات تصل إلى ٣٩ ترليون قدم مكعب ما يوضح أيضاً أهمية أوكرانيا الاقتصادية للمغرب[٢].

من جهة أخرى فإن أوكرانيا لديها أهمية أخرى من الناحية الاقتصادية لا تقل عن مجال الطاقة، ألا وهي أهميتها في مجال الغذاء، اذ تعرف بأنها سلة الغذاء بالنسبة لأوروبا، وتصدر نحو ٢٩% من صادراتها الغذائية إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تعد أوكرانيا تاسع أكبر منتج للقمح في العالم، وخامس أكبر منتج للذرة أيضاً، وتشكل الزراعة نحو ١٠% من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي[٣].

وبالتالي فإن سيطرة روسيا على أوكرانيا يمثل مهدداً ليس فقط لأمن الطاقة في أوروبا، بل وأيضاً أمنها الغذائي؛ فضلاً عن التهديد الأمني والاستراتيجي لأوروبا من خلال نجاح موسكو في تأمين قبضتها على الطاقة التي تصل إلى الغرب عبرها، بالإضافة إلى سعيها إلى مزاحمة الغرب على غاز شرق المتوسط، إلى جانب تمكنها من مد نفوذها خارج إطار حدودها الإقليمية؛ ما يجعلها بشكل فعلي قطب جديد في النسق يهدد السيادة الغربية التي استمرت لعقود من بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وفي ضوء تلك المصالح الحيوية كان من الطبيعي أن يسعى الغرب من خلال حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إلى التقرب من أوكرانيا وتثبيت حكومات موالية له فيها تمهيداً لضمها إليه للقضاء على الخطر الروسي؛ وهو أمر تدركه موسكو جيداً[٤].

---

(١)أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية، بغداد، مجلة حمورابي، العدد١١، تشرين الثاني لسنة ٢٠١٤م، ص١٣.

(٢) عزمي بشارة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٣) روسيا تستأنف تدفق الغاز الطبيعي الى أوربا عبر خط أنابيب نورد ستريم، مما يهدئ الأسعار ومخاوف من الركود، (تقدير موقف)، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٢م)، ص.

(٤)احمد أمين واخرين، مرجع سابق، ص١٧.

المحور الثاني: إنعكاسات الحرب الأوكرانية على ملف الطاقة الروسي- الأوربي

تعد روسيا دولة بترولية مبيعاتها من النفط والغاز تشكل الحجر الأساس في اقتصادها، كونها ثالث أكبر منتج للنفط العالم، وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي، كما أن مبيعاتها من النفط والغاز وحدهم تشكل ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، و٤٠% من ميزانية الحكومة الروسية، و٦٠% من مبادراتها ، فإن توقف صادرات روسيا من الغاز سيقال من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٣%، وحظر صادراتها من الغاز سيفقد البلاد ١.٢% من الناتج المحلي(١).

وعليه فأن العقوبات الاقتصادية على روسيا وإيقاف إستيراد الطاقة يؤثر بشكل كبير على أقتصادها، ولكن ذلك الخيار محفوف بالمخاطر لاسيما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الذين يستوردون ٤٠% من احتياجاتهم من الغاز، و ٢٧% من احتياجاتهم للفظ من روسيا فقط ولذلك ليس من مصلحتهم استهداف قطاع الطاقة الروسي، اذ سيعني ذلك عجز في الإمدادات وارتفاع في الأسعار، وعلى الرغم من قوة أوروبا واقتصادها الكبير أمام الاقتصاد الروسي إلا أنها ضعيفة أمام ملف الطاقة الروسي وليس لديها القدرة على إجبار روسيا على فعل أي شيء بسبب اعتمادها عليها بشكل كبير في مجال الطاقة، بخلاف روسيا لديها القدرة على الصمود لسنوات بدون صادرات الطاقة إلى أوروبا، في حين أن أوروبا لن تستطيع الصمود لعدة شهور وستدخل في كارثة كبيرة، ولن تجد أوروبا دولة أو مجموعة دول قادرة على توفير احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وإذا ما قامت أوروبا بحظر استيراد الطاقة الروسية بالطبع ستزداد أسعار النفط بشكل قياسي يمكن أن يصل ٨١٢٥ للبرميل في المستقبل القريب. وكذلك الولايات المتحدة بما أنها دولة مستوردة للنفط والغاز، فليس من مصلحتها ارتفاع أسعاره، لأن هذه العقوبات. تضر بقطاع الطاقة في العالم أجمع، وروسيا على الجانب الأخر ترى أن صادراتها من النفط والغاز سلاح تواجه به تلك العقوبات المفروضة عليها، لكن سلاح الطاقة لا يمكن استخدامه بدون الحاق الضرر بأنفسهم، وقيامها بقطع النفط والغاز عن أوروبا، سيقلل من صادراته التي تشمل جزء كبير من اقتصاده، وهو ما يفسر قيام بوتين حاليا بشريط شراء النفط بالروبل الروسي من الدول التي وصفها بـ غير الصديقة (٢).

المحور الثالث: البدائل المتاحة لموارد الطاقة الاوربية

خلقت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا أزمة كبيرة في أوروبا والعالم في مجال الطاقة، إذ ارتفعت الأسعار عموما ومعها معدلات التضخم والبطالة وأسعار الفائدة فعت هذه الأزمة المفوضية الأوروبية لوضع خطة طويلة الأمد لتقليص اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي،

---

(١) داليا عريان، أزمة أوكرانيا وأنعكاساتها على أوربا وروسيا، في مجلة أضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢م، مقال منشور على الرابط: https://adhwaa.net ، تاريخ الزيارة ٢٨-٣-٢٠٢٣م.

(٢)أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية، بغداد، مجلة حمورابي، العدد١١، تشرين الثاني لسنة ٢٠١٤م، ص٣٤.

وعلى الرغم من الإصرار الأوروبي على بلوغ هذا الهدف، فإن العملية لا تبدو سهلة أو قريبة الإنجاز نتيجة للاعتماد الكبير على واردات الطاقة الروسية[١].

أولاً: الاعتماد على الطاقة المتجددة

إن خطة التحول إلى مصادر الطاقة الخضراء سوف تستغرق بضع سنين، كي تتمكن أوروبا من الاستغناء كليا عن الغاز والنفط الروسيين، وكي تدرأ عنها الاتهامات، من جهات عديدة، أميركية وأوروبية، بأنها تساهم في تمويل الحرب الروسية في أوكرانيا، من خلال استيرادها الطاقة منها وتمكينها ماليا، وتهدف الخطة الأوروبية لتقليص الاعتماد على روسيا، التي سميت "ريباور إي يو" (REPowerEU)، الذي يختصر الهدف الأساسي منها، وهو إعادة النظر في مصادر الطاقة الحالية في الاتحاد الأوروبي، إلى تخفيض استهلاك الطاقة الروسية بنسبة الثلثين خلال العام الحالي، وهو هدف يبدو صعب التحقيق، أولا لقصر الفترة المتاحة لإيجاد البدائل، خصوصا من الطاقة النظيفة التي تحتاج إلى ابتكار تقنيات جديدة على نطاق تجاري كي تكون فعالة، وثانيا فإن عملية التحول عن الطاقة الروسية، هي الأخرى، تحتاج إلى تعديل في طرق الاستهلاك، وهذا الأمر يحتاج أيضا إلى فترة طويلة[٢].

إن العمل على استخدام الطاقة المتجددة قد بدأ منذ سنين عديدة، ولكن حتى الآن لم يقدم حلاً عملياً لذلك، بقيت استخدامات الطاقة المتجددة محدودة، أو ربما غير كافية، للتعويض عن حاجة المستهلك المتزايدة للطاقة، بسبب تزايد عدد السكان، وتسابق الدول لتحقيق نمو اقتصادي أعلى.

وهناك مشكلة أخرى تقترن بالطاقة المتجددة تتعلق بتلويث البيئة التي تحاول دول العالم أجمع أن تحد منها تجنبا للكوارث التي قد تحصل مستقبلا نتيجة لتزايد الاحتباس الحراري[٣].

ثانياً: إيجاد دول بديلة مُصدرة للموارد الطاقوية

تسعى الدول الاوربية لإيجاد دول تُصدر لها موارد الطاقة وبذلك فهي تسعى لمد أنابيب لنقل الطاقة اليها، وتكمن الصعوبة في مد أنابيب لنقل الطاقة، لاسيما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، الذي يتطلب مد أنابيب لمسافات بعيدة، وأقرب منطقة غنية بالغاز إلى أوروبا هي شمال إفريقيا، والجزائر تحديداً غنية بالغاز، ويمكنها توسيع إنتاجها كي تستفيد من هذه الفرصة التأريخية لتصدير الغاز إلى أوروبا، وتنتج الجزائر حاليا ٨١.٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وهي العاشرة عالميا في عام ٢٠٢٠م، حسب أرقام مؤسسة "وورلد بوبيليشن ريفيو" العالمية، لكن هذا الرقم يعتبر متواضعا إذا ما قورن بإنتاج الولايات المتحدة، وهي الأولى عالميا، البالغ ٩١٤.٦ مليار متر مكعب، وروسيا، الثانية عالميا، ٦٣٨.٥ مليار، وإيران، الثالثة عالميا، ٢٥٠.٨ مليار، والصين، الرابعة عالميا، ١٩٤ مليار، وقطر، الخامسة عالميا، ١٧١ مليار، وكندا، السادسة

---

(١) روسيا تستأنف تدفق الغاز الطبيعي الى أوربا عبر خط أنابيب نورد ستريم، مرجع سابق.

(٢) داليا عريان، مرجع سابق.

(٣)الواقعية السياسية الدولية تجاه الازمة الأوكرانية، (تقدير موقف) (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢م)، ص.

عالميا، ١٦٥ مليار، وأستراليا، السابعة عالميا، ١٤٢.٥ مليار، والسعودية، الثامنة عالميا، ١١٢.١ مليار[١].

هناك الآن خط "ترانزمد" الممتد من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وليبيا، لكن إمداداته الحالية لا تلبي الحاجة الأوروبية وهناك حاجة لتوسيعه أو بناء خط آخر، وليبيا هي الأخرى خيار مناسب لأوروبا، ولكن إنتاجها من الغاز الطبيعي (حوالي ٦٠٠ ألف قدم مكعب سنويا حسب أرقام عام ٢٠١٥م) مازال منخفضا، ويحد من قدرتها حاليا على تلبية حاجة أوروبا، ولكن بالإمكان الاستثمار في توسيع إنتاج الغاز الطبيعي الليبي في المستقبل، غير أن هذا الخيار ليس مطروحا حاليا، ولقد خصص الاتحاد الأوروبي ١٢ مليار يورو (١٣ مليار دولار تقريبا) للاستثمار في بناء خطوط جديدة ناقلة للغاز الطبيعي، وتوسيع الخطوط الحالية، وبناء محطات لاستقبال وتوزيع الغاز السائل، من بلدان مثل مصر وإسرائيل ونيجيريا، وهذه الخطة صعبة للغاية على الدول الاوربية نظراً لارتفاع تكاليف النقل، وكمية الموارد المتدفقة قليلة مقارنة مع الحاجة الكبيرة لها[٢].

وتمتاز دول الصراع (روسيا، أوكرانيا) بالأهمية الاستراتيجية بالعديد من المجالات وعلى رأسها الأهمية الاقتصادية لكلتا الدولتين، ومن هذا المنطلق وجب أهمية عمل دراسة تحليلية لاقتصاد كل منهما على حدا. أولا: الاقتصاد الروسي هو الأقوى ليس فقط في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي بأكمله، ولكن أيضًا أحد أكبر الاقتصادات في العالم، وهذا وفقا لمؤشرات المنشورة على الموقع الرسمي ل Rosstat الاقتصادية. حيث ان الناتج المحلي الإجمالي في السنوات العشر الماضية ينمو بشكل مستقر، ومع ذلك، وبسبب الازمة التي تمر بها روسيا بسبب العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي، لقد تزعزع الاقتصاد الروسي بشكل طفيف ولكن حافظ على النمو المستقر بفضل العوائد الهائلة لموارد الطاقة، التي انهجت روسيا على بيعها بالعملة الوطنية (الروبل الروسي)، حيث أدت هذه الإجراءات الى جعل الروبل الروسي أحد أكثر العملات نموا للقيمة لعام ٢٠٢٢م على نحو مؤثر[٣].

تمتاز روسيا بتقنيات صناعية وأنظمة معالجة متطورة للغاية، حيث تعد الصناعات الروسية من أكثر المنتجات المنافسة بالأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص الصناعات العسكرية، وتعد روسيا من أكثر البلدان احتياطات بالعالم، حيث يوجد على أراضي روسيا احتياطيات استثنائية من المعادن المختلفة. وفقًا لتقديرات مختلفة، يتركز حوالي ثلث احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي والنيكل وأملاح البوتاسيوم في روسيا؛ ربع احتياطي الحديد في العالم؛ عشرة في المائة من النفط والرصاص والفحم؛ حوالي ١٥ بالمائة من الزنك. هناك أغنى احتياطيات الأرض النادرة والمعادن النبيلة والحديدية واللامعدنية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة وأحجار الزينة والمعادن وأكثر من

---

(١)احمد أمين واخرين، مرجع سابق، ص٢٥.

(٢) Pavel K. Baev, Energy Crisis Amidst the Ukraine War: Three Scenarios,Peace Research Institute Osis (PRIO), Norway ,2022 ,P.9 .

(٣) دائرة الإحصاءات الحكومية الفيدرالية الروسية، التقرير السنوي لقيمة العملة الروسية (الروبل) لعام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://rosstat.gov.ru)، (تاريخ المعاينة ١٥/٠٣/٢٠٢٣م).

ذلك بكثير. من حيث احتياطيات النفط، يحتل الاتحاد الروسي المرتبة السادسة في العالم، والغاز الطبيعي - أولاً، والفحم - الثالث في العالم[١].

كل هذا خلق ظروفًا مواتية لتطوير صناعة التعدين. تعتبر صناعات الفحم والغاز والنفط قوية ومهمة بشكل خاص للاقتصاد الروسي. سنويًا، ينتج الاتحاد الروسي أكثر من ٥٠٠ مليون طن من النفط (المركز الثاني في العالم)، و٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز (المركز الثاني في العالم)، وحوالي ٤٠٠ مليون طن من الفحم (المركز السادس في العالم)[٢].

ان الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية الروسية هي الهندسة الميكانيكية وتكرير النفط. علم المعادن وصناعة الأغذية؛ صناعة كيميائية صناعة مواد البناء. تشكل هذه الصناعات معًا حوالي تسعين بالمائة من ناتج الصناعة التحويلية.

تعد صناعة الطاقة الكهربائية من أهم قطاعات الاقتصاد الروسي. من حيث الكهرباء المنتجة، تحتل روسيا المرتبة الرابعة بعد الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند. في الوقت الحاضر، هناك عشرة محطات عاملة في روسيا، بإجمالي ٣٣ مفاعلًا نوويًا، وست محطات طاقة نووية قيد الإنشاء، وحوالي مائتي محطة للطاقة الكهرومائية [٣].

اما بالنسبة للقطاع الزراعي في روسيا يعد واحد من أكثر القطاعات تنوع بالعالم، بسبب الظروف المناخية، من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة للغاية. كان الناتج في عام ٢٠٢٠م، يزيد قليلاً عن ستة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تعد فكرة أن الإنتاج الزراعي في روسيا في حالة تدهور هي خرافة، وبالتالي يعد القطاع الزراعي في روسيا ليس مربحا وفعالا من حيث التكلفة فحسب، بل يضمن أيضًا بشكل شبه كامل الأمن الغذائي لروسيا، ويسمح بتصدير جزء كبير من المنتجات إلى الخارج. ويعود فضل ذلك الى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا عام ٢٠١٤م، الامر الذي أدى التطور السريع للزراعة، وزيادة الإنتاج في جميع الصناعات تقريبًا[٤].

على الرغم من الأزمة، فإن المحللين متفائلون بحذر بشأن توقعات تطور الاقتصاد الروسي. على سبيل المثال، من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٥-٤٪ في السنوات القادمة، وفي حال ارتفاع أسعار النفط، يرتفع سعر صرف العملة الوطنية وينخفض معدل التضخم. ومن المتوقع زيادة نمو الصادرات والواردات السلعية، بالإضافة إلى زيادة تدريجية في الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد. يعتقد معظم الخبراء أن الركود لا يهدد الاقتصاد الروسي. بطبيعة الحال، فإن اعتماد الاقتصاد الروسي على أسعار النفط العالمية يجعله أقل مقاومة لمختلف الاتجاهات العالمية السلبية، حيث تعد الإمكانيات الاستثنائية للاقتصاد الروسي، والتي هي قائمة على الإدارة المختصة من قبل الدولة، تمنح الأمل في التغلب بنجاح على جميع الصعوبات والمشاكل التي نشأت في الوقت الحاضر.

---

(١) تشريعات الاتحاد الروسي، التقرير السنوي للنمو الاقتصادي الروسي لعام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: https://ru.spinform.ru/ekonomics.html)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢١م).

(٢) المرجع نفسه .

(٣) موسوعة ويكيبيديا، الطاقة النووية في روسيا، (رابط الموقع: http://bit.ly/3mlUKLg)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/١٩م).

(٤) مجلة سبوتنك الروسية، الانتاج الزراعي في روسيا لعام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3ZWh7oq)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م).

ثانيا: الاقتصاد الاوكراني يعد من الاقتصادات المتوسطة والنامية قبل ازمة عام ٢٠١٤م، حيث أدى الانقلاب عام ٢٠١٤م، الى عدم استقرار سياسي، الشيء الذي أدى الى تدهور المنظومة الاقتصادية في الدولة، حيث يمر الاقتصاد الأوكراني حاليًا بأوقات عصيبة، على مدار العامين الماضيين، بسبب الأزمة المالية والعسكرية والسياسية، وفقًا للخبراء، كان الاقتصاد الأوكراني في حالة ركود وفقًا للبيانات الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاء الحكومية في أوكرانيا ، فإن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية هي كما يلي (يتم تقديم البيانات دون مراعاة جمهورية القرم وسيفاستوبول، وكذلك أجزاء من منطقتي لوغانسك ودونيتسك، قبل العملية العسكرية الروسية في الأقاليم المنفصلة عن أوكرانيا[١] .

لقد تعرضت العملة الوطنية الأوكرانية للعديد من انهيارات من حيث القيمة الدولارية للعملة الوطنية، حيث بلغ الناتج المحلي للدولة اقل من مرتين بالناتج المحلي عام ١٩٩٠م، سنة انفصال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي، وفقًا للإحصاءات الرسمية الأوكرانية للعقد الماضي، من الصعب تسمية أي قطاع اقتصادي بأنه القطاع الرئيسي. وهكذا، شكلت حصة الصناعة (التعدين والمعالجة) في عام ٢٠١٥م، حوالي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة التجارة - حوالي ١٤.٥ في المائة، وحصة الزراعة - ما يقرب من اثني عشر في المائة. بقية الصناعات ثانوية. هذه النسب، مع وجود خطأ بسيط، حدثت أيضًا في السنوات السابقة من العقد الماضي. في السنوات الثلاث الماضية، كان هناك انخفاض كبير في أحجام الإنتاج في جميع الصناعات. حيث يوجد في أوكرانيا احتياطي من المنغنيز والحديد والتيتانيوم وخامات النيكل ورواسب الكبريت والكاولين والجرافيت والطين والعديد من المواد الأخرى. وهناك رواسب نفط وغاز لا تغطي احتياجات الدولة في هذه الأنواع من الوقود، لذلك فهي مستوردة من روسيا قبل الصراع الحالي[٢] .

لقد لوحظ انخفاض أيضًا في صناعات أخرى، مثل الصناعات الغذائية والمنسوجات والورق ليس لها نمو عمليًا. أدت الصناعة الكيميائية وإنتاج مواد البناء والهندسة الميكانيكية وعلم المعادن إلى خفض حجم الإنتاج في أوكرانيا.

ان القطاع الزراعي في أوكرانيا، وبسبب المناخ الملائم، والموقع الجغرافي الجيد، وخصوبة التربة، متطورة للغاية وتقدمية، وهي فرع مهم من الاقتصاد. في الوقت نفسه، فإن تربية الحيوانات ضعيفة التطور ولا تلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد. حيث يعتبر إنتاج المحاصيل أهم فرع من فروع الزراعة في أوكرانيا، وتمثل الأراضي الزراعية ما يقرب من سبعين في المائة من مساحة البلاد. أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة تشغلها الحبوب - القمح والذرة والأرز والشوفان، إلخ. يتم إيلاء اهتمام خاص للمحاصيل الصناعية: بنجر السكر وعباد الشمس ومحاصيل الزيوت الأساسية. على سبيل المثال، في إنتاج بنجر السكر، حيث تحتل أوكرانيا المرتبة الأولى في رابطة الدول المستقلة. تم تطوير زراعة الخضروات والبستنة وزراعة البطيخ

---

(١) موسوعة ويكيبيديا، الاقتصاد الاوكراني لعام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3UozlO2)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢٥م).

(٢) صباح نعوش، مجلة الجزيرة، اوكرانيا بين الحرية والأزمة الاقتصادية، عام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3UrGQ75)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢١م).

وزراعة البطاطس وزراعة الكروم والتبغ بشكل جيد. حافظت الزراعة، على عكس الإنتاج الصناعي، في جميع القطاعات تقريبًا على حجم الإنتاج قبل وخلال الأزمة الروسية – الأوكرانية.
لقد عانى قطاع السياحة في الاقتصاد أيضًا بسبب الأزمة المالية والعسكرية والسياسية. وهكذا، في العامين الماضيين، وبسبب الوضع السياسي غير المستقر في البلاد، انخفض عدد السياح الأجانب الذين يزورون أوكرانيا إلى النصف كما انخفض عدد المواطنين الأوكرانيين الذين يسافرون إلى الخارج بغرض السياحة بشكل كبير، وذلك قبل الصراع الروسي – الاوكراني.
وبسبب عدم الاستقرار السياسي في الدولة بعد عام ٢٠١٤م، لقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوكرانيا بشكل حاد. وهكذا، بلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية في اقتصاد أوكرانيا في عام ٢٠١٤م إلى ٥٧ مليار دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٥م - ٤٣.٣ مليار دولار فقط[١].
بالتالي ممكن الاستنتاج بان الفرق الاقتصادي بين الدولتين شاسع، حيث تفوقت روسيا من الناحية النمو الاقتصادي الثابت ولقد ثبت بوجه العقوبات الاقتصادية الغربية التي عصفت بالاقتصاد الروسي، وذلك بسبب تنوع الاقتصاد و الحجم الاحتياطي للموارد الطبيعة بالدولة، الامر الذي جعل الاقتصاد الروسي رصين وقائم على أعمدة اقتصادية ثابتة، و على العكس في أوكرانيا حيث من عام ٢٠١٤م، حيث كان ولا زال الاقتصاد يعاني الكثير من العقبات الامر الذي أدى الى انهاره وبالرغم من الدعم الغربي السخي لأوكرانيا، الا انه لم يحقق أي نمو يذكر من بعد عام ٢٠١٤م.

المبحث الثالث: النافذة التاريخية للصراع الروسي – الاوكراني.

ان الصراع الروسي – الاوكراني ليس وليد الحاضر، بل هو يعود الى قرون مضت يرجع تاريخهم المتجذر في الدولة السلافية والتي كان يطلق عليها كييف روس، حيث كانت المناطق الأوكرانية والروسية الحالية محكومة على شكل امارات بين عدة اخوة تقاسموها فيما بينهم، حيث مر الشعب الواحد (الروسي، الاوكراني) بعدة مراحل من الحكم على مر الزمن، لذلك يظهر لنا الكثير من الباحثين الذين يوصفون الروس والأوكران شعب واحد.
وطبقا للتاريخ، لقد تعددت المسارات التي سلكتهم الامتين، ومن هذا المنطلق ظهرت الاختلافات بين الشعبين، حيث انبثق من اللغة السلافية القديمة عدة لغات ومنها اللغة الروسية واللغة الأوكرانية، ونشأت ثقافتان مختلفتان للشعبين، حيث لم تحظى الدولة الأوكرانية بكيان سياسي واضح إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، حيث بقي الشعب الاوكراني في اكناف الإمبراطورية الروسية لعام ١٩١٧م، العام الذي سقطت فيه الإمبراطورية الروسية بعد الثورة البلشفية، حيث كانت أوكرانيا أولى الكيانات انضماما للاتحاد السوفيتي الذي انشأ على انقاض الإمبراطورية الروسية[٢].
لقد كانت أوكرانيا أولى الجمهوريات المطالبة بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، وبعد الاستقلال بقيت أوكرانيا في اكناف روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث حافظت روسيا على

(١) موقع وزارة الدبلوماسية الفرنسية، فهم الوضع في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/408YJZw)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٦م).

(٢) مجلة بي بي سي ، روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-60683368)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

نفوذها بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومن ضمنهم أوكرانيا، ومع مرور السنوات ظهرت كوادر سياسية في أوكرانيا عيونها اتجهت نحو الغرب، حيث غفلت روسيا عن أوكرانيا بالسنوات التي كانت منخرطة في مشاكلها الداخلية، وأيضا اعترفت روسيا بالحدود الرسمية لأوكرانيا عام ١٩٩٧م، بما فيها شبه جزيرة القرم التي يعيش فيها غالبية روسية.

عند انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت أوكرانيا تحتل المركز الثالث في العام من حيث الترسانة النووية، حيث عملت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على نزع الأسلحة النووية الأوكرانية مقابل ضمانات امنية لحمايتها من أي هجوم خارجي. وبعد ذلك لقد نشبت اول ازمة دبلوماسية بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا عام ٢٠٠٣م، حيث تمثلت الازمة في بناء سدود نهرية ومن هنا بدأت أوكرانيا بتغير استراتيجيتها اتجاه روسيا الاتحادية، وبدأت بالانحياز التدريجي للغرب.

لقد زادت حدة الصراع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا من بعد ازمة السدود النهرية، حيث اعتبرت أوكرانيا ذلك تعدي على سيادتها، وبالرغم من حل الازمة من خلال وقف بناء السدود، إلا ان الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت بالتلاشي مع مرور الزمن، حيث تطورت الأحزاب السياسية العارضة في أوكرانيا، وفي عام ٢٠٠٤م، لقد فاز بالانتخابات الرئاسية فيكتور يوشتشينكو المقرب من الغرب، حيث اتسمت العلاقات الروسية – الأوكرانية بالتوتر بالعديد من المجالات.

استغل الغرب هذا التوتر ليتقرب أكثر من أوكرانيا، حيث حاول الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٨م، بضم أوكرانيا لحلف الناتو، ولكن قامت روسيا بحملة احتجاجية وأعلنت برفض قاطع للخطوة الامريكية، كما قوبلت الخطوة الامريكية بالرفض من قبل المانيا وفرنسا، الامر الذي حال دون انضمام أوكرانيا لحف الناتو، ولم يتم تحديد موعد لانضمام أوكرانيا للحلف.

وبالمقابل حاولت أوكرانيا عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وارتبطت بشكل مباشر من خلال اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي، حيث مارست روسيا ضغوطات اقتصادية على أوكرانيا لتحول دون التعاون الاوكراني – الأوروبي. بالمقابل صعد للحكم يانوكوفيتش الموالي لروسيا، وقام بتجميد اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوربي، الامر الذي أسفر عن انقلاب علية من قبل الأحزاب المعارضة والموالية للغرب عام ٢٠١٤م [(١)].

قامت روسيا بنفس العام، وكرد على الانقلاب الغير القانوني بالاستحواذ على شبه جزيرة القرم، وذلك باستفتاء شعبي، للانضمام لروسيا، حيث كانت هذه الحادثة نقطة فارقة وبداية الصراع الروسي – الاوكراني، حيث انهالت على روسيا عقوبات اقتصادية غربية وعدم اعترافهم بنتائج التصويت للانضمام، وفي الوقت نفسه أعلنت عدة أقاليم أخرى في أوكرانيا الانفصال عنها، وذلك بسبب الأغلبية الروسية التي تقطن هذه الأقاليم، ومن هذه الأقاليم (دونيتسك ولوهانسك).

قابت الحكومة الأوكرانية الجديدة الموالية للغرب وقت من الصمت جراء الاحداث الجارية في اقاليمها المنفصلة، وبعد ذلك أطلقت عملية عسكرية ضد الأقاليم المنفصلة (دونيتسك ولوهانسك)، حيث استمرت عمليات العسكرية ٨ سنوات بين الكر والفر والعديد من الاتفاقيات لوقف إطلاق النار برعاية روسية - أوروبية، ولكن حصلت العديد من الخروقات من قبل الطرف الاوكراني على مدار السنوات الماضية، حيث تبادلت روسيا و أوكرانيا الاتهامات حول الوضع الأمني القائم

(١) مجلة بي بي سي، البرلمان الأوكراني يسحب الثقة من الرئيس ويانكوفيتش يصف ما حدث بـ "الانقلاب"، عام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3o3wiPn)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

في هذه الأقاليم، وكانت تدور الكثير من المعارك الكر و الفر بين الجيش الاوكراني المدعوم من الغرب و القوات الانفصالية المدعومة من روسيا.

من اهم الاتفاقات التي وقعت بين الطرفين (اتفاق مينسك ٢)، الذي يعد حجر الأساس لإحلال السلام بين أوكرانيا والأقاليم المنفصلة، ولكن لم تنصاع أوكرانيا لتنفيذ جميع بنود الاتفاق، الامر الذي تدهور العلاقات الروسية – الأوكرانية بشكل كبير، حيث قامت أوكرانيا ببعض الخطوات التصعيدية ضد روسيا، ومن أهمها طلبها بشدة الانضمام لحف الناتو، وبالمقابل روسيا طلبت من دول الحلف عدم قبول طلب أوكرانيا للانضمام للناتو، ولكن الحلف لم يخضع لطلبات روسيا، واستمر بدعم أوكرانيا عسكريا تمهيدا لضمها للحف.

من وجه نظر روسيا، فهي ترفض فكرة انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، وذلك يرجع للبند الخامس للحف، التي سوف تستغله أوكرانيا لاستعادة شبة جزيرة القرم، الامر الذي يودي الى مواجهة مباشرة بين روسيا ودول الناتو، وبالمقابل أيضا فان أي تدخل روسي لحماية الأقاليم المنفصلة يودي أيضا الى مواجهة عسكرية بين روسيا ودول الناتو، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية، الشي الذي يرفضه جميع الأطراف.

لقد استمر الدعم العسكري لأوكرانيا من قبل الغرب، وبالأخص بالسنوات الثلاثة الماضية حيث زادت وتيرة المساعدات العسكرية الغربية، الامر الذي أشعل شدة الازمة بين روسيا والدول الغربية، وبالنتيجة قامت روسيا بتنظيم عدة مناورات عسكري قرب الحدود الأوكرانية، لدراسة الموقف الغربي اتجاه الازمة الروسية – الأوكرانية المتصاعدة.

بقي الصراع في تنامي مستمر بين روسيا و أوكرانيا، وظهرت حالة من انعدام الثقة بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية في ظل إدارة بايدن، وكانت النتائج بان حشدت روسيا قواتها العسكرية بالقرب من الأقاليم المنفصلة، حيث قامت بنقل معدات عسكرية هائلة للمنطقة بحجة اجراء مناورات عسكرية روسية، بالوقت التي كانت تعاني الدول الغربية من بعض التخبطات السياسية بين بعضها، ومن اهم هذه الاحداث الانسحاب الأمريكي العشوائي من أفغانستان و اتفاق الغواصات النووية التي استحوذت علية الولايات المتحدة الامريكية من فرنسا لتزويد الغواصات ل استراليا، الامر الذي أدى الى نشوب مناوشات سياسية جراء هذه الاحداث، حيث استغلت روسيا الوضع القائم لإعلان استقلال الأقاليم المنفصلة عن أوكرانيا واعتراف روسيا الرسمي بهذه الأقاليم، الامر الذي فسر بشكل كبير بشوب صراع عسكري مباشر بين روسيا و أوكرانيا[١].

لقد توالت الاحداث بوتيرة متسارعة من جهة روسيا، وصدرت أوامر للقوات العسكرية بتنفيذ مهام حفظ السلام في كلا الاقليمين، وأعلنت موسكو في نفس الوقت الى بدء الانسحاب الجزئي لقواتها التي حشدتها قبل الاعتراف في استقلالية الأقاليم المنفصلة، حيث أبدت الدول الغربية اهتماما غير مسبوق بالتحركات العسكرية الروسية بالمنطقة، وأعلنت ان تلك التحركات العسكرية لا تدل على الانسحاب الروسي من المنطقة.

لقد مارست الدول الغربية كافة اشكال الضغوطات والاستفزازات على روسيا، ودفعها لخوض حرب مباشرة مع أوكرانيا لكي يتم استنزافها عسكريا واقتصاديا وإعادة تطبيق حرب الاستنزاف الذي خاضه الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، الامر الذي أدى الى تفككه فيما بعد، لكن أدركت

---

(١) موسوعة ويكيبيديا، الاعتراف الدولي بجمهورية لوغانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية، (رابط الموقع: http://bit.ly/3MMqNyG)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

روسيا الموقف وأعلنت خوضها عملية عسكرية خاصة لتحرير الأقاليم المنفصلة، حيث تزامن الإعلان الروسي بإعلان غربي عن حزمة عقوبات اقتصادية ضخمة ضد روسيا، ودعم عسكري لأوكرانيا يعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

المبحث الرابع: - دور الناتو في زعزعة الاستقرار بين دول الصراع.

كان للأزمة في أوكرانيا تأثير كبير على النظام الدولي بأكمله. أثر هذا الصراع أيضًا على العلاقات بين روسيا وحلف الناتو. لم تكن هذه العلاقات سهلة أبدًا. ومع ذلك، خلال ٢٠١١-٢٠١٣م، أي مباشرة قبل بدء "الثورة الملونة" في أوكرانيا، كان التفاعل بين موسكو وبروكسل عند مستوى مستقر إلى حد ما. في المقابل، أعادت الأزمة الأوكرانية التعاون بين روسيا والناتو إلى مستوى الحرب الباردة. ويعلن حلف شمال الأطلسي روسيا التهديد الرئيسي للاستقرار الدولي ويتهم موسكو بالسعي لإعادة ترسيم حدود أوروبا. من ناحية أخرى، تستاء روسيا من توسع الناتو باتجاه الشرق ومحاولاته المنتظمة لزعزعة استقرار الوضع في جيران روسيا.

يمكن للمرء تكوين رأي حول حالة العلاقات بين روسيا والناتو بمجرد اتباع خطابات المسؤولين من كلا الجانبين. ومع ذلك، في رأينا، فإن الإجراءات والقرارات الملموسة التي اتخذها كلا الجانبين منذ الانقلاب في أوكرانيا تتحدث بشكل موضوعي عن الوضع الحالي في الاتصال بين روسيا وحلف شمال الأطلسي.

في عام ٢٠١٦م، تم اعتماد مفهوم جديد للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي. وفقًا لهذه الوثيقة، تشعر روسيا بقلق بالغ إزاء توسع الناتو شرقاً وتكثيف أنشطة الحلف بالقرب من الحدود الروسية، مما يؤدي إلى ظهور خطوط فاصلة جديدة في أوروبا ويهدد الأمن القومي لروسيا[١].

يشير المفهوم أيضًا إلى أن الناتو، جنبًا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، ينفذان توسعًا جيوسياسيًا، ويمارسان ضغوطًا شاملة على روسيا، مما يتسبب في أضرار جسيمة للأمن الإقليمي والعالمي. يُظهر حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إحجامًا عن اتخاذ إجراءات حقيقية لإنشاء نظام أمني فعال وعادل في أوروبا.

كما يمكن أن نرى، المفهوم بشكل مباشر إلى الدور المدمر لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة. يتم التأكيد على أن سياسة الغرب لاحتواء الاتحاد الروسي لها تأثير سلبي على الأمن الإقليمي والعالمي، مما يكتسب دلالة سلبية بشكل خاص في عصر التحديات والتهديدات العابرة للحدود، والتي، بحكم التعريف، يجب مكافحتها الجهود المشتركة، وليس تشكيل خطوط تقسيم جديدة كما يفعل حلف الناتو.

الآن دعنا ننتقل إلى كيفية تغيير موقف الناتو تجاه الاتحاد الروسي بعد بدء الأزمة في أوكرانيا. أفضل مؤشر هو مؤتمرات القمة السنوية للناتو والقرارات المتخذة هناك. حتى الآن، عُقدت ثلاث مؤتمرات قمة من هذا القبيل: في نيوبورت (٢٠١٤م) ووارسو (٢٠١٦م) وبروكسل (٢٠١٧م).

---

(١) موقع مجلة روسيا اليوم، بوتين يقر الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، عام ٢٠٢٣م، (رابط الموقع: https://bit.ly/3MEejsT)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٤/٠١م).

تُوجت قمة نيوبورت بثلاثة قرارات رئيسية للناتو: ١) الاعتراف بالصراع الروسي - الأوكراني. تعليق التعاون العملي مع روسيا و "تجميد" العلاقات معها. في الوقت نفسه، الحفاظ على قنوات سياسية للتفاعل مع روسيا فيما يتعلق بالوضع في أوكرانيا. ٢) وضع حد للتخفيضات في الميزانيات الدفاعية للدول الأعضاء في الناتو، وزيادتها إلى مستوى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنفاق ما لا يقل عن ٢٠٪ من الإنفاق العسكري للدول على شراء أسلحة جديدة. ٣) زيادة عدد قوات الرد السريع التابعة لحلف الناتو إلى ٤٠ ألف فرد. تشكيل قوات مشتركة عالية الجهوزية تحت إشراف قوات الرد السريع، وتتألف من ٢٠ ألف فرد، جمعها كانت معطيات جذرية لنشوب حرب بالوكالة بين وسيا ودول حلف الناتو[١] . سجلت قمة الناتو البولندية، التي عقدت في وارسو عام ٢٠١٦م، قرارات الحلف التالية: ١) نشر أربع كتائب تابعة لحلف شمال الأطلسي في بولندا ولاتفيا وليتوانيا وإستونيا لحماية هذه الدول من عدوان محتمل من روسيا. ٢) إستراتيجية "الردع والحوار" المتزامنة مع موسكو. ٣) تعزيز وجود الناتو في منطقة البحر الأسود. في عام ٢٠١٧م، عقدت قمة الناتو في بروكسل. وجاءت نتائجه كالتالي: ١) انضمام الناتو إلى التحالف الدولي ضد داعش. ٢) زيادة الإنفاق الدفاعي من قبل الدول الأعضاء في الناتو[٢] .

أخيرًا، اتسمت قمة الناتو العام الماضي، التي عقدت أيضًا في بروكسل، بالنتائج التالية: ١) تأكيد التزام أعضاء الناتو بزيادة الإنفاق العسكري إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المقرر الوصول إلى هذا الهدف بحلول نهاية عام ٢٠٢٤م) إنشاء ٣٠ كتيبة وتشكيل ٣٠ سربًا جديدًا وزيادة أسطول الناتو بمقدار ٣٠ سفينة بحلول عام ٢٠٢٠م، وبهذه الطريقة، يخطط الناتو لزيادة تنقل قوات الناتو: يجب أن تكون الوحدات الجديدة جاهزة للنشر التشغيلي في غضون ٣٠ يومًا. ٣) إنشاء مراكز قيادة جديدة: القيادة الأطلسية (نورفولك، الولايات المتحدة الأمريكية) والقيادة اللوجستية (أولم، ألمانيا). ٤) ندد أعضاء الناتو مجدداً بسياسة روسيا، مشيرين إلى أن "أعمالها عدوانية[٣] ".

سيكون من المناسب ملاحظة الأحداث الرئيسية المتعلقة مباشرة بالولايات المتحدة، التي هي زعيمة الناتو بلا منازع. في سياق هذا العمل، في رأينا، فإن إطلاق مبادرة الثقة الأوروبية في عام ٢٠١٤م واعتماد استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة في عام ٢٠١٧م يستحقان أكبر قدر من الاهتمام.

مبادرة إعادة الطمأنينة الأوروبية هي مشروع أمريكي لتمويل إضافي للناتو يهدف إلى تحديث وتقوية البنية التحتية للحلف، وزيادة عدد قوات الناتو في أوروبا. في النهاية، كان الهدف من المشروع هو تعزيز اعتقاد أوروبا بأن الولايات المتحدة ستستمر في تحمل مسؤولية وحدة أراضيها وسيادتها. في الواقع، كان هذا يعني عملية أمريكية لاحتواء روسيا.

---

(١) الموقع الرسمي للرئيس الروسي، تدابير الدعم تحت العقوبات، عام ٢٠٢٣م، (رابط الموقع: http://kremlin.ru/catalog/keywords/128/events)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٤/٠١م).

(٢) المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الصحوة الجيوسياسية لأوروبا ضد روسيا، عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: http://bit.ly/40k5KHf)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م).

(٣) عزمي بشارة، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي الى الحرب، (سلسلة دراسات) في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢م.

يطور الناتو فكرة أن المواجهة الحالية مع موسكو مفيدة للحلف الناتو. ويشير الباحث إلى أن ما يسمى بـ "التهديد الروسي" يمثل فرصة ممتازة للحلف لتكثيف أنشطة المنظمة وإثبات أن الناتو في شكله الحالي لا يزال مطلوبًا وهو ضامن للأمن في أوروبا. تيبين يلاحظ أن العديد من الدول الغربية تستفيد من المواجهة الحالية مع روسيا. بالنسبة لدول البلطيق، هذه فرصة للفت الانتباه إلى قضية ضمان أمنها في مواجهة "الصراع الروسي - الاوكراني". بالنسبة للولايات المتحدة، تعتبر هذه فرصة لتعزيز سيطرتها على الناتو وتقوية موقعها في أوروبا، وكذلك لتلميح حلفائها الأوروبيين إلى أنهم بحاجة إلى زيادة إنفاقهم العسكري. "يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار عدم التوازن داخل كتلة الناتو بين المنتجين والمستهلكين للأمن. المنتج الرئيسي للأمن في الناتو - الولايات المتحدة - يستخدم بنجاح مخاوف وحذر المستهلكين الرئيسيين للأمن - دول البلطيق والنرويج - لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة بهم في أوروبا، بما في ذلك احتواء روسيا، " عالم. وهكذا، يصبح التهديد الروسي الوهمي ذريعة مناسبة للاعبين الغربيين لحل مشاكلهم الملحة.

ويذكر الخبير السياسي أيضًا أن روسيا، من خلال أفعالها، توضح أنها لا تسعى إلى تفاقم العلاقات مع الناتو، لكنها في الوقت نفسه لن تهمل أمنها في مواجهة حشد قوات الحلف. بالقرب من حدود روسيا. والدليل الواضح على ذلك هو الغياب الفعلي للقوات المسلحة الروسية على أراضي بيلاروسيا، المجاورة لدول البلطيق، والتي تعبر عن أعظم القلق بشأن النوايا الروسية المزعومة لغزو أراضيهم.

دعونا نلخص. تختلف مواقف الباحثين الغربيين والروس من قضية العلاقات بين روسيا والناتو اختلافًا جذريًا. تعتقد الغالبية العظمى من الخبراء الغربيين أن روسيا هي التهديد الرئيسي للاستقرار والأمن الدوليين، وتقوض القانون الدولي وهي مسؤولة بشكل عام عن كل شيء سيء موجود في العالم. في المقابل، يعتقد معظم الباحثين الروس أن روسيا ببساطة تدافع عن مصالحها الوطنية وليست مستعدة لكزة نزوات الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، التي تسعى لتقويض مكانة روسيا في أوروبا والعالم.

المبحث الخامس: التأثير الاقتصادي والاعلامي الناتج عن الصراع الروسي – الاوكراني

❖ البعد الاعلامي للصراع

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة لمراجعة الكثير من النظريات التي تفسر دور وسائل الإعلام ووظائفها، كما أنها يمكن أن تفتح المجال لمرحلة جديدة من الكفاح ضد السيطرة الأمريكية على النظام الإعلامي العالمي.

ذلك أن هذه الحرب ستؤدي إلى تغيير النظام العالمي كله، وستصيب شظاياها كل الدول التي ينزف الكثير منها الآن دماء ساخنة، دون أن تهتم بذلك وسائل الإعلام التي تركز على التغطية السريعة للأحداث، ذلك أن الكثير من وسائل الإعلام قامت بتعيين مراسليها في المدن الأوكرانية الرئيسية لتصوير الأحداث بشكل مباشر، وشاركت الوسائل الإعلامية (الصحافة وقنوات التلفزيون والمواقع الإلكترونية) في تقديم تغطية مكثفة للجمهور في كل أنحاء العالم.

وفي الوقت ذاته، استخدم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي وسائل التواصل الاجتماعي - مثل تيك توك وتليغرام وتويتر- في تصوير المذابح التي ترتكبها القوات الروسية، وبطولات الأوكرانيين في المقاومة، وأثّر ذلك في اتجاهات الشعوب الأوربية التي اعتبرت أن الأوكرانيين ينتمون إليها، وافتخرت بمقاومتهم وبطولتهم، وأدي ذلك إلى زيادة الضغوط على الحكومات الأوربية لتقديم السلاح لهم، واستقبال المهاجرين منهم.

ويمكن القول أن الحرب أظهرت مدى حاجة العالم إلى الاهتمام بعلمية تغطية وسائل الإعلام للحرب الروسية الأوكرانية، ذلك أن الحرب تهم شرائح كبيرة من الجمهور الذين يتابعون باهتمام أخبار الصراع لأن له نتائج سلبية على العالم كله، وقد تبين أن الجمهور حول العالم أظهر الاهتمام العالي بالحرب لأنها تؤثر بشكل مباشر في حياة المواطنين العاديين خاصة بمجال أسعار الطاقة وكانت القنوات التلفزيونية أكثر الوسائل تفضيلا لدى الجمهور في كل دول العالم، لمتابعتها المصورة والمفصلة لمجريات الحرب، وقد تميزت الفضائيات في تغطية أحداث الصراع بشكل تتحقق معه الوظائف المجتمعية للتلفزيون باعتباره الوسيلة الأكثر تأثيرا.

ويتميز الاعلام بشكل عام بتقديم تغطيات مفصلة عن الأحداث وكذلك السرعة بنقل التطورات، وتوفير المعلومات للجمهور عن سير العمليات العسكرية، وتميزت قنوات محددة كـ (BBC) (CNN) بشرح أسباب الصراع وتفسيرها، وعرض الأحداث من مناظير مختلفة.

مما أدت تغطياتها إلى إدانة واسعة لروسيا، وتشكيل صورة سلبية لها تقوم على انتهاكها لحقوق الإنسان، فهي السبب في مأساة المهاجرين الأوكرانيين في أوربا الذين بلغ عددهم ستة ملايين.

وبمقارنة تغطية وسائل الإعلام للحرب الروسية الأوكرانية بتغطيتها للكثير من الصراعات في العالم -مثل العدوان الأمريكي على أفغانستان والعراق- يتضح أن وسائل الإعلام تعرض المنظور الغربي للأحداث، وأنها متحيزة للرؤية الغربية، مما يجعل الجمهور لا يحصل على صورة شاملة لأحداث العالم، ولا توعية الجمهور بحقيقة ما يحصل من أحداث، وهذا يرتبط باعتماد وسائل الإعلام على المصادر الغربية للمعلومات، وهذا بحد ذاته دليل على قوة أمريكا وقدرتها على إدارة الصراع عالميا.

وقد كشفت مجريات الصراع حاجة العالم إلى نوعية جديدة من التغطيات الاعلامية المتعمقة التي تقوم على عرض مختلف وجهات النظر الخاصة بتفسير الأحداث وتوقع نتائجها، فالتغطية التي يحتاجها الجمهور هي التغطية المحايدة والواضحة التي لا تقتصر على المعلومات فقط، بل ابداء الآراء والاهتمام بتعدد وتنوع مصادرها. ويمكن القول أن استمرار الاعتماد على وسائل الإعلام الغربية يمكن أن يؤدي في المستقبل إلي زيادة سخط الشعوب على الحكومات لأنها تغطيات متحيزة للمنظور الأمريكي، وتستخدمها أمريكا في إدارة الصراع.

أن امتلاك أي دولة لزمام الصراع هو أن تمتك اعلاما قويا مؤثرا، ذلك أن هيمنة الإدارة الأمريكية على الاعلام الخاص بالصراع ينذر بمخاطر، لأن هناك تغييب للكثير من الحقائق، فلم نعد نعرف من يريد أن يستمر هذا الصراع، ومن يستثمره لتحقيق مصالحه، وأي الدول لا يهمها أن يتعرض العالم لأزمة اقتصادية أو حتي لكارثة نووية.

وبشكل محدد يمكن القول أن الذي يريد أن يستمر الصراع هو من يسيطر على النظام الإعلامي العالمي، ويستخدمه في ادارة الصراع، وفي حرمان الجمهور من معرفة الأطراف التي تبحث عن حل سلمي للصراع، وإنقاذ العالم، ذلك أن الشعوب الأوربية أصبحت تدرك خطورة استمرار

الصراع، والنتائج الكارثية التي يمكن أن تتعرض لها، ومن أهمها تزايد التضخم، وعدم قدرة الدول الأوربية على الحصول على الغاز، ولذلك فإن هذه الشعوب يمكن أن تضغط على حكوماتها لقبول أي حل سلمي للصراع، كما يمكنها أن تشعر بفضل تركيا على العالم، وتبني لها صورة إيجابية تقوم على أنها تعمل لإنقاذ العالم من الكوارث الاقتصادية والنووية.

لذلك تميل الشعوب الأوربية إلى تشكيل رأيا عامّا مؤيدا لأي حل سلمي، حتى لو كان يقوم على تنازل أوكرانيا عن جزء من أراضيها لروسيا لأنها تدرك خطورة أن يتعرض بوتين لهزيمة يمكن أن تجعله يشعر بالذل، فهو يمكن أن يستخدمها في تدمير العالم الذي يري أنه لا قيمة له إن لم يكن لروسيا مكان فيه، وتنظر الشعوب الأوربية باحترام للموقف التركي ولجهودها الدبلوماسية في ايجاد حل للصراع والتوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع يجنب الشعوب الكثير من المآسي والكوارث التي يمكن أن تتعرض لها خاصة بعد أن فشلت جهود كل الدول الأوربية في الحصول على بديل للغاز الروسي.

لذلك البعد الاعلامي في الصراع مهم جدا لأنه يفتح المجال لمناقشة جديدة حول النظام الإعلامي العالمي، والسيطرة الأمريكية على تدفق الأنباء، والبحث عن وسائل جديدة لحماية حق الجمهور في المعلومات والمعرفة، وضمان حق الاتصال لكل الشعوب، كما يوضح ذلك أن العالم يحتاج إلى وسائل إعلامية جديدة تغطي له الأحداث من مصادر متعددة ومتنوعة، ومن مناظير مختلفة، وإدارة مناقشة حرة حول هذه الأحداث.

والصراع في أوكرانيا يمثل ضربة للاقتصاد ليس فقط في منطقة أوروبا الشرقية، ولكن للعالم بأسره. ستكون آثار الحرب بطيئة في الظهور، وسيستمر الاقتصاد في الشعور بآثار تباطؤ النمو وتسارع التضخم لفترة طويلة قادمة، وعل وفق رأي خبراء صندوق النقد الدولي، أن عواقب الصراع الروسي - الأوكراني كما نقلتها وسائل الاعلام ستؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى زيادة كبيرة في التضخم، مما سيؤثر بدوره على الدخل ويؤثر سلبًا على الطلب، وأن أوروبا الشرقية ودول النزاع المجاورة ستواجه اضطرابات في التجارة وإدارة سلسلة التوريد والتحويلات. بالإضافة إلى ذلك، قد تتوقع بعض الدول أزمة بسبب زيادة تدفق اللاجئين (منذ بداية الصراع الروسي – الاوكراني)، عبر أكثر من ٢.٦ مليون لاجئ الحدود البولندية الأوكرانية، و٤٠٠ ألف في كل من مولدوفا والمجر، وأكثر من ٦٠٠ ألف في رومانيا. ثالثًا، سيؤثر انخفاض الثقة في الأعمال التجارية، فضلاً عن تنامي حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، بشكل سلبي على أسعار الأصول. يعتقد صندوق النقد الدولي أن هذا سيشدد الأوضاع المالية وربما يسرع تدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة.[١]

بالإضافة إلى المعاناة الإنسانية والأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع الروسي - الأوكراني، سيشعر الاقتصاد العالمي بآثار تباطؤ النمو وتسارع التضخم.

سوف تنتشر العواقب من خلال ثلاث قنوات رئيسية. أولاً، سيؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة إلى ارتفاع التضخم، والذي سيؤثر بدوره على الدخل ويؤثر سلبًا على الطلب. ثانيًا، ستواجه البلدان المجاورة على وجه الخصوص اضطرابات في التجارة وسلسلة التوريد

---

(١) ارتور فوكس، مجلة ترانس انفو، العواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا. يتغير الهيكل اللوجستي لأوروبا لفترة طويلة، تاريخ النشر عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://trans.info/ru/posledstviya-voynyi-2022-284155)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م).

والتحويلات، فضلاً عن طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين. وثالثًا، سيؤدي انخفاض الثقة في الأعمال وزيادة عدم اليقين لدى المستثمرين إلى التأثير على أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما تسريع تدفقات رأس المال الخارجة من الأسواق الناشئة.

تعتبر روسيا وأوكرانيا منتجين رئيسيين للسلع الأساسية، وقد تسبب عدم الاستقرار بالفعل في ارتفاع الأسعار العالمية، خاصة بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي. ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، وسجل القمح، الذي يمثل ٣٠ في المائة من الصادرات العالمية إلى أوكرانيا وروسيا، مستويات قياسية.

من الصعب قياس هذه الآثار، لكننا نستعد بالفعل لمراجعة هبوطية محتملة لتوقعات النمو الاقتصادي الخاصة بنا الشهر المقبل عندما نقدم صورة أكمل في تقريرنا عن آفاق الاقتصاد العالمي والتقديرات الإقليمية.

على المدى الطويل، يمكن للحرب أن تغير النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي بشكل جذري إذا كان هناك تحول في تجارة الطاقة، وإعادة تنظيم سلاسل التوريد، وتجزئة أنظمة الدفع، ومراجعة البلدان لهيكل احتياطيات النقد الأجنبي. وتزيد التوترات الجيوسياسية المتصاعدة من مخاطر زيادة التفتت الاقتصادي، لا سيما في التجارة والتكنولوجيا.

لقد عانت أوكرانيا بالفعل من أضرار جسيمة. ستؤدي العقوبات غير المسبوقة ضد روسيا إلى تعطيل الوساطة المالية والتجارة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى ركود عميق في البلاد. يؤدي انخفاض قيمة الروبل إلى زيادة التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة السكان.

بالنسبة لأوروبا، تعد الطاقة القناة الرئيسية للتداعيات، حيث تعد روسيا مصدرًا مهمًا لواردات الغاز الطبيعي. يمكن أن يكون للاضطرابات الأكبر في سلسلة التوريد عواقب وخيمة. ستؤدي هذه العواقب إلى زيادة معدل التضخم وإبطاء تعافي الاقتصاد بعد الوباء. في أوروبا الشرقية، ستكون هناك زيادة في تكلفة التمويل وتدفق للاجئين. وفقًا للأمم المتحدة، فقد استقبلوا بالفعل معظم الثلاثة ملايين شخص الذين غادروا أوكرانيا في الفترة الأخيرة.

قد تواجه الحكومات الأوروبية أيضًا مشاكل في الميزانية بسبب الإنفاق الإضافي على أمن الطاقة وميزانيات الدفاع. في حين أن المخاطر التي يتعرض لها غير المقيمين من انخفاض أسعار الأصول الروسية تبدو معتدلة وفقًا للمعايير العالمية، فإن الضغط على اقتصادات الأسواق الناشئة قد يزداد إذا قرر المستثمرون الانتقال إلى أصول الملاذ الآمن. في الوقت نفسه، فإن المخاطر المباشرة المرتبطة بروسيا بالنسبة لمعظم البنوك الأوروبية صغيرة ويمكن التحكم فيها[١] .

هناك احتمال لحدوث تأثير كبير غير مباشر من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، فضلاً عن تشديد الأوضاع المالية العالمية. على سبيل المثال، تستورد مصر حوالي ٨٠ بالمائة من قمحها من روسيا وأوكرانيا. وباعتبارها وجهة سياحية مرغوبة في كلا البلدين، فإنها ستشهد أيضًا انخفاضًا في الإنفاق السياحي.

قد تؤدي إجراءات الحد من التضخم، مثل زيادة الدعم الحكومي، إلى الضغط على الحسابات المالية الضعيفة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تدهور ظروف التمويل الخارجي إلى

(١) ألفريد كامر، كيف تؤثر الحرب في أوكرانيا على مناطق مختلفة من العالم، تاريخ النشر عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3Kum1U1)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/١٧م).

تسريع تدفقات رأس المال إلى الخارج وتفاقم قيود النمو في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الديون والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى توترات اجتماعية في بعض البلدان، مثل تلك التي لديها شبكات أمان ضعيفة، وفرص عمل قليلة، وحيز مالي محدود، وحكومة لا تحظى إلا بقدر ضئيل من الدعم. لقد تسببت عواقب حرب روسيا مع أوكرانيا بالفعل في حدوث صدمات، ليس فقط لهذه البلدان، ولكن للمنطقة بأسرها والعالم، وهم يتحدثون عن أهمية وجود شبكة أمان مالي عالمية وآليات إقليمية لحماية الاقتصاد. وقال المدير العام لصندوق النقد الدولي للصحفيين في مؤتمر صحفي بواشنطن "نعيش في عالم أكثر عرضة للصدمات." "ونحن بحاجة إلى قوة المجتمع بأكمله للتغلب على الاضطرابات القادمة".

في حين أن بعض الآثار قد لا تكون واضحة تمامًا لسنوات عديدة، إلا أن هناك بالفعل دلائل واضحة على أن هذه الحرب والارتفاع الناتج عن ذلك في أسعار السلع الأساسية سيجعل من الصعب على صانعي السياسات في بعض البلدان تحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الوباء.

الاستنتاجات الرؤية الوصفية للبحث:

بناء على سابق الذكر، والتحليلات الدقيقة للصراع الروسي – الاوكراني، لقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية ولكن كانت تكاليف هذا الخيار باهظة على تلك الدول مما أدى إلى ارتفاع ضخم على هذه الموارد كما ذكرنا سابقا، الامر الذي يودي الى أقوى تضخم على مدى سنوات القليلة المقبلة.

وبالتالي ممكن أن نستنتج بأن الصراع الروسي – الاوكراني القائم له تأثيرات وأبعاد متذبذبة على النمو الاقتصادي العالمي، حيث أدت العقوبات الغربية على روسيا لنتائج عكسية على اقتصادات الدول المشاركة بتلك العقوبات، وظهور معسكرات اقتصادية جديدة بالعالم، وتقسم هذه الدول إلى قسيمين، أولا: دول مستفيدة اقتصاديا مثل الهند، الصين، والدول العربية المصدرة للنفط، ثانيا: دول تعرضت الى عدم استقرار اقتصادي مثل دول الاتحاد الأوربي، بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية.

بالتالي ممكن الاستنتاج بان الفرق الاقتصادي بين الدولتين شاسع، حيث تفوقت روسيا من الناحية النمو الاقتصادي الثابت ولقد ثبت بوجه العقوبات الاقتصادية الغربية التي عصفت بالاقتصاد الروسي، وذلك بسبب تنوع الاقتصاد و الحجم الاحتياطي للموارد الطبيعة بالدولة، الامر الذي جعل الاقتصاد الروسي رصين وقائم على أعمدة اقتصادية ثابتة، و على العكس في أوكرانيا حيث من عام ٢٠١٤م، حيث كان ولا زال الاقتصاد يعاني الكثير من العقبات الامر الذي أدى الى انهاره وبالرغم من الدعم الغربي السخي لأوكرانيا، الا انه لم يحقق أي نمو يذكر من بعد عام ٢٠١٤م.

لقد مارست الدول الغربية كافة اشكال الضغوطات والاستفزازات على روسيا، ودفعها لخوض حرب مباشرة مع أوكرانيا لكي يتم استنزافها عسكريا واقتصاديا وإعادة تطبيق حرب الاستنزاف الذي خاضه الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، الامر الذي أدى الى تفككه فيما بعد، لكن أدركت روسيا الموقف وأعلنت خوضها عملية عسكرية خاصة لتحرير الأقاليم المنفصلة، حيث تزامن الإعلان الروسي بإعلان غربي عن حزمة عقوبات اقتصادية ضخمة ضد روسيا، ودعم عسكري لأوكرانيا يعد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

دعونا نلخص. تختلف مواقف الباحثين الغربيين والروس من قضية العلاقات بين روسيا والناتو اختلافًا جذريًا. تعتقد الغالبية العظمى من الخبراء الغربيين أن روسيا هي التهديد الرئيسي للاستقرار والأمن الدوليين، وتقوض القانون الدولي وهي مسؤولة بشكل عام عن كل شيء سيء موجود في العالم. في المقابل، يعتقد معظم الباحثين الروس أن روسيا ببساطة تدافع عن مصالحها الوطنية وليست مستعدة لكزة نزوات الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، التي تسعى لتقويض مكانة روسيا في أوروبا والعالم.

في حين أن بعض الآثار قد لا تكون واضحة تمامًا لسنوات عديدة، إلا أن هناك بالفعل دلائل واضحة على أن هذه الحرب والارتفاع الناتج عن ذلك في أسعار السلع الأساسية سيجعل من الصعب على صانعي السياسات في بعض البلدان تحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الوباء.

ان البعد الاعلامي اثناء تغطية الحرب الروسية – الاوكرانية له اثر كبير على مجريات الحرب حيث اغلب القنوات الغربية و الامريكية كانت تعمل لصالح الجيش الاوكراني الذي تكبد خسائر كبيرة لكن في نفس الوقت لم يظهر هذا الشيء في القنوات الغربية و غيرها الداعمة للجيش الاوكراني حيث استخدم الرئيس الاوكراني زلنسكي وسائل التواصل الاجتماعي مثل التيك توك و التلكرام و تويتر في تصوير العمليات الروسية على الاراضي الاوكرانية التي راح ضحيتها البعض من المدنيين و بطولات الاوكرانيين بالمقاومة لكي يؤثر ذلك على اتجاهات الشعوب الاوربية لانهم يعتبرون الاوكرانيين جزء منهم ويفتخرون بهم ، لذلك تزايدة حاجة العالم الى دراسات علمية لتغطية وسائل الاعلام للحرب الروسية الاوكرانية و كان من اهم نتائج الدراسة ان اغلبية الجمهور يتابعون باهتمام اخبار الصراع لان له نتائج سلبية على العالم كله وهذا يعني اننا يجب ان نبحث كيف نطور تغطية التلفزيون لاحداث الصراع و الوظائف المجتمعية للتلفزيون باعتباره الوسيلة الاكثر تاثيراً

❖ المصادر والمراجع.

١) احمد أمين واخرين، الازمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢م).

٢) أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية، بغداد، مجلة حمورابي، العدد١١، تشرين الثاني لسنة ٢٠١٤م.

٣) أرشد مزاحم مجبل، الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العراقية، بغداد، مجلة حمورابي، العدد١١، تشرين الثاني لسنة ٢٠١٤م.

٤) داليا عريان، أزمة أوكرانيا وأنعكاساتها على أوربا وروسيا، في مجلة أضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢م، مقال منشور على الرابط: https://adhwaa.net ، تاريخ الزيارة ٢٨-٣-٢٠٢٣م.

٥) روسيا تستأنف تدفق الغاز الطبيعي الى أوربا عبر خط أنابيب نورد ستريم، مما يهدئ الأسعار ومخاوف من الركود، (تقدير موقف)، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٢م).

٦) عزمي بشارة، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي الى الحرب، – سلسلة دراسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠٢٢م).

٧) الواقعية السياسية الدولية تجاه الازمة الأوكرانية، (تقدير موقف) (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢م).

٨)ارتور فوكس، مجلة ترانس انفو، العواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا. يتغير الهيكل اللوجستي لأوروبا لفترة طويلة، تاريخ النشر عام ٢٠٢٢، (رابط الموقع: https://trans.info/ru/posledstviya-voynyi-2022-284155)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م).

٩) ألفريد كامر، كيف تؤثر الحرب في أوكرانيا على مناطق مختلفة من العالم، تاريخ النشر عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع:http://bit.ly/3Kum1U1)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/١٧م).

١٠) المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الصحوة الجيوسياسية لأوروبا ضد روسيا، عام ٢٠٢٢، (رابط الموقع: http://bit.ly/40k5KHf)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م).

١١) الموقع الرسمي للرئيس الروسي، تدابير الدعم تحت العقوبات، عام ٢٠٢٣، (رابط الموقع: http://kremlin.ru/catalog/keywords/128/events) ، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٤/٠١م).

١٢) عزمي بشارة، روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي الى الحرب، (سلسلة دراسات) في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢م.

١٣) مجلة بي بي سي ، البرلمان الأوكراني يسحب الثقة من الرئيس ويانكوفيتش يصف ما حدث بـ "الانقلاب"، عام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3o3wiPn)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

١٤) مجلة بي بي سي، روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-60683368)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

١٥) موسوعة ويكيبيديا، الاعتراف الدولي بجمهورية لوغانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية، (رابط الموقع: http://bit.ly/3MMqNyG)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٨م).

١٦) موقع مجلة روسيا اليوم، بوتين يقر الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، عام ٢٠٢٣م، (رابط الموقع: https://bit.ly/3MEejsT)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٤/٠١م).

١٧) تشريعات الاتحاد الروسي، التقرير السنوي للنمو الاقتصادي الروسي لعام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: https://ru.spinform.ru/ekonomics.html)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢١م).

١٨) دائرة الإحصاءات الحكومية الفيدرالية الروسية، التقرير السنوي لقيمة العملة الروسية (الروبل) لعام ٢٠٢٢، (رابط الموقع: https://rosstat.gov.ru)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/١٥م).

١٩) صباح نعوش، مجلة الجزيرة، اوكرانيا بين الحرية والأزمة الاقتصادية، عام ٢٠١٤م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3UrGQ75)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢١م).

٢٠) مجلة بيبسي، روسيا وأوكرانيا: كيف تؤثر صفقة الحبوب على أسواق الغذاء العالمية؟، عام ٢٠٢٣م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3GxhfnE)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٠م).

٢١) مجلة سبوتنك الروسية، الانتاج الزراعي في روسيا لعام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: http://bit.ly/3ZWh7oq)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م).

٢٢) موسوعة كبمج، الصراع بين روسيا وأوكرانيا: التداعيات الاقتصادية، بريطانيا، عام ٢٠٢٢م، (رابط الموقع: https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2022/03/russia-and-ukraine-conflict-chief-economist-team.html)(تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/١٦م)

٢٣) موسوعة ويكيبيديا، الاقتصاد الاوكراني لعام ٢٠١٤، (رابط الموقع: http://bit.ly/3UozlO2)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/٢٥م).

٢٤) موسوعة ويكيبيديا، الطاقة النووية في روسيا، (رابط الموقع: http://bit.ly/3mlUKLg)، (تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٠٣/١٩م).

٢٥) موقع وزارة الدبلوماسية الفرنسية، فهم الوضع في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، (رابط الموقع: http://bit.ly/408YJZw)، (تاريخ المعاينة: ٢٠٢٣/٠٣/٢٦م).

❖ Sources and references

-(1) Artur Fuchs, Transinfo Magazine, Economic Consequences of the War in Ukraine. The logistical structure of Europe has been changing for a long time, date of publication 2022, (website link: https://trans.info/ru/posledstviya-voynyi-2022-284155), (date of view: 03/29/2023).

- (2)Alfred Kammer, How the War in Ukraine Affects Different Regions of the World, Published in 2022, (website link: http://bit.ly/3Kum1U1), (date of viewing: 03/17/2023).

- (4)The official website of the Russian President, Support measures under sanctions, 2023, (website link: http://kremlin.ru/catalog/keywords/128/events), (view date: 01/04/2023).

- (10)Legislation of the Russian Federation, Annual Report of Russian Economic Growth for 2014, (website link: https://ru.spinform.ru/ekonomics.html), (date of inspection 03/21/2023).

- (11)Russian Federal State Statistics Service, Annual Report of the Value of the Russian Currency (Ruble) for 2022, (website link: https://rosstat.gov.ru), (date of inspection 03/15/2023).

- (15)Kpmg Encyclopedia, Conflict between Russia and Ukraine: Economic Repercussions, Britain, 2022, (website link: https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2022/03/russia-and-ukraine-conflict-chief economist-team.html)(date of review: 03/16/2023).

- (18)The website of the French Ministry of Diplomacy, understanding the situation in Ukraine since 2014, (website link: http://bit.ly/408YJZw), (date of inspection: 03/26/2023).

Pavel K. Baev, Energy Crisis Amidst the Ukraine War: Three Scenarios,Peace Research Institute Osis (PRIO), Norway, 2022. .

Ahmed Amin and others, the Ukrainian crisis and its repercussions on the future of the international system, (Berlin: Arab Democratic Center, 2022).

Arshad Muzahim Mujbil, The Ukrainian Crisis and the Features of Change in the International Balance, College of Law and Political Science, Iraqi University, Baghdad, Hammurabi Magazine, Issue 11, November 2014 AD.

Arshad Muzahim Mujbil, The Ukrainian Crisis and the Features of Change in the International Balance, College of Law and Political Science, Iraqi University, Baghdad, Hammurabi Magazine, Issue 11, November 2014 AD.

Dalia Erian, The Ukraine crisis and its repercussions on Europe and Russia, in Adhwaa Journal for Research and Studies, 2022, article published on the link: https://adhwaa.net, date of visit 3-28-2023 AD.

Russia resumes the flow of natural gas to Europe through the Nord Stream pipeline, which calms prices and fears of stagnation, (positional assessment), (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2022).

Azmi Bishara, Russia, Ukraine, and NATO: Reflections on the Surprising Determination Not to Avoid the Path Leading to War, - Studies Series, (Qatar: The Arab Center for Research and Policy Studies, 2022 AD).

International political realism towards the Ukrainian crisis, (position assessment) (Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2022).